

تقييم عملية انتخاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

تقرير من الفريق المعني بإدارة التقييم

مقدمة

١- قررت جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون في القرار ج ص ٦٥-١٥ (٢٠١٢)، أن يجري المجلس التنفيذي^١ تقييماً مفتوحاً للدول الأعضاء^٢ كافة في غضون عام واحد من تعيين المدير العام القادم لمنظمة الصحة العالمية، لتقدير مدى كفاءة العملية والطرق المعدلة لانتخاب المدير العام من أجل مناقشة أي حاجة أخرى إلى تحسين العدالة والشفافية والإنصاف بين الدول الأعضاء في أقاليم المنظمة الستة.

٢- والمجلس التنفيذي هو المفوض بإجراء هذا التقييم وصاحب التقييم الذي سيجري في جلسة مفتوحة خلال الدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٣- وخلال الدورة الحادية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وبعد النظر في الوثيقة م ٦/١٤١ واعتماد المقرر الإجرائي م ١٤١ (١) (٢٠١٧)، أنشئ فريق معني بإدارة التقييم لضمان مراقبة عملية إعداد المواد الداعمة وإجراء التقييم على نحو ملائم. وتألّف هذا الفريق المعني بإدارة التقييم من ثلاثة نواب للرئيس ومقرر الدورة الحادية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي (يمثلون بروندي وكندا وتايلند وكازاخستان على التوالي)، إضافة إلى عضو في المجلس التنفيذي من إقليم شرق المتوسط (يمثل البحرين)، وترأسه النائب الأول للرئيس (يمثل فيجي). ودعم مكتب التقييم التابع للمنظمة الفريق المعني بإدارة التقييم في التحضير لإجراء هذا التقييم.

٤- وطُلب الحصول على الرأي المستنير للدول الأعضاء باعتبارها الجهات صاحبة المصلحة الأولية عن طريق مسح إلكتروني^٣ بلغات المنظمة الرسمية الست يُدار عبر منصة إلكترونية آمنة للمنظمة محمية بكلمة سر. واستجابةً لمذكرة شفوية صدرت في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، دعت الدول الأعضاء إلى تعيين مركز اتصال لاستكمال استبيان المسح، أتاحت ٨٤ دولة عضواً مراكز اتصال لأغراض المسح. وردّت مراكز اتصال من ٥٩ دولة عضواً تمثل جميع الأقاليم الستة على المسح، وبلغ معدل الردود ٧٠٪ من الدول التي حددت

١ يُطرح هذا البند من جدول الأعمال للمناقشة في جلسة مفتوحة على النحو المنصوص عليه في المادة ٧ (ب) من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وتنص المادة ٧ (ب) على اقتصار حضور الجلسات المفتوحة على أعضاء المجلس والبدلاء والمستشارين والدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس والدول الأعضاء المنتسبة والأمانة.

٢ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٣ نتائج المسح متاحة على الموقع الإلكتروني التالي لمكتب التقييم التابع للمنظمة:

مركز اتصال. ومجموع الردود الواردة حسب الإقليم هو كالاتي: الإقليم الأفريقي (٤٧/١٠)؛ وإقليم الأمريكتين (٣٥/١٣)؛ وإقليم جنوب شرق آسيا (١١/٢)؛ والإقليم الأوروبي (٥٣/٢٢)؛ وإقليم شرق المتوسط (٢١/٦)؛ وإقليم غرب المحيط الهادئ (٢٧/٦).

٥- وتكملةً لهذه المعلومات، طُلب أيضاً تقديم تعليقات مستقلة بخصوص عملية الانتخاب من خلال المقابلات مع رئيس الدورة الأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي والمرشحين الذين رشحتهم الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى المرشحين، أجرى عضوان في الفريق المعني بإدارة التقييم مقابلات مع خمسة مرشحين من المرشحين الستة الذين رشحتهم الدول الأعضاء في إطار المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين.

٦- وطُلب من أعضاء الأمانة الذين شاركوا في عملية الانتخاب تقديم التعليقات في شكل استبيان إلكتروني محدد. وولد المسح الإلكتروني ١٠ ردود بإتاحة وجهات نظر الإدارات المشاركة في دعم العملية.

٧- وعلاوة على ذلك، قرر الفريق المعني بإدارة التقييم التماس التعليقات بشأن عملية التقييم من الجهات الفاعلة غير الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المهتمة عن طريق مسح عام مفتوح عبر الإنترنت. وورد ما مجموعه ٣١ رداً على المسح الإلكتروني ولاسيما من مؤسسات عامة ومنظمات غير حكومية ومنظمات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وعامة الجمهور.

النتائج

مدونة قواعد السلوك الخاصة بانتخاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

٨- حظيت مدونة قواعد السلوك عموماً بالترحيب كوسيلة للتعبير عن توقعات صريحة بخصوص سلوك المرشحين والدول الأعضاء خلال عملية الانتخاب. ولم يُعرب عن أي شواغل بشأن أهداف المدونة أو المبادئ المبينة فيها.^١ ورأت الدول الأعضاء أن المدونة اتسمت بوضوح صياغتها وبفعاليتها في تيسير تحقيق أهدافها.

٩- ولوحظ على ما يبدو حسن التواصل والتعاون والاحترام المتبادل بين المرشحين والدول الأعضاء وفقاً لما تقتضيه المدونة.

١٠- وعلى الرغم من ذلك، أعرب المرشحون بعينهم والدول الأعضاء عن عدد من مواطن القلق إزاء مدى سفر المرشحين أثناء فترة الحملة الانتخابية. ورئي أن اقتراحات المدونة الداعية إلى ضرورة أن يكون السفر محدوداً وأن تُرتب الاجتماعات والأنشطة الترويجية الأخرى لتتزامن مع أحداث أخرى هي اقتراحات غير فعالة إلى حدٍ كبير.

١١- واقترح مراراً وتكراراً إدراج شرط رسمي خاص بالمرشحين (أو الدولة العضو التي تقترح المرشحين) للكشف عن مبالغ التمويل المستخدم من أجل حملاتهم ومصدره (مصادره).

١ هذه المبادئ على نحو ما ورد تعريفها في الوثيقة جص ع٢٠١٣/٦٦/٢ سجلات/١، القرار جص ع٦٦-١٨، الملحق ١، هي التالية: "التمثيل الجغرافي العادل والعدالة والإنصاف والشفافية وحسن النية والكرامة والاحترام المتبادل والاعتدال وعدم التمييز والفضيلة".

١٢- ويشير مسح الدول الأعضاء إلى وجود بعض الشواغل بشأن امتثال الدول الأعضاء وامتثال المرشحين بدرجة أكبر للمدونة.

١٣- وتتبسط المدونة أيضاً في شروطها التي مفادها أنه لا ينبغي قطع وعود أو التزامات (مالية أو غير مالية) لصالح المرشحين أو الدول الأعضاء أو "أي شخص أو كيان" أو من جانب أي جهة من هذه الجهات بهدف التأثير في الانتخاب أو الاستفادة من حصيلته. ومع ذلك، ادعى المرشحون في مجرى التقييم عدم الامتثال لتلك الشروط.

١٤- ولم تقدّم أي بيانات محددة تدعم ادعاءات عدم الامتثال ومن الواضح أن التحقيق في هذه الادعاءات لم يندرج في نطاق مهام التقييم. إلا أن إبداء الادعاءات أمر يثير القلق بخصوص فعالية المدونة ووقوعها على عملية الانتخاب.

١٥- وركزت الاقتراحات الرئيسية المقدمة بشأن التغييرات في مدونة قواعد السلوك على الكشف عن تمويل الحملة الانتخابية ومصادر تمويلها و/ أو فرض حد على مجموع تكاليف الحملة أو على تكاليف السفر. ويُعترف بالغرض المشروع لهذه الاقتراحات، غير أن جدواها قد تكون محدودة. ويُحتمل أن تكون مصادر أموال الحملة غير واضحة في حال توجيه الأموال عن طريق وسطاء بينما قد يصعب تحديد الدعم "العيني" وتقديره. وقد اقترح نهج يقتضي توفير التفاصيل عن الإنفاق على بنود محددة يسهل رصدها مثل السفر والأحداث الترويجية كوسيلة للتعقق إلى حد ما في فهم حجم تكاليف المرشحين.

١٦- والأهم من ذلك هو أن عدداً من التساؤلات قد أثرت عن وضع مدونة قواعد السلوك وإمكانية إنفاذها. ومن الملاحظ أن "المدونة ليست ملزمة قانوناً ولكن ينبغي على الدول الأعضاء وعلى المرشحين احترام محتوياتها".^١ فضلاً عن ذلك، طُلب من الدول الأعضاء لدى اقتراح مرشح في البداية أن تدرج بياناً مفاده أن يتعهد كل من الدولة العضو والشخص المقترح بالتقيد بأحكام مدونة قواعد السلوك.

١٧- وفي الوقت الحاضر لا يمكن أن يؤدي التخلف عن التقيد بالمدونة إلى مجازاة مرشح. ومع ذلك، اقترح مراراً أن يتسنى تحسين المساءلة من خلال إنشاء وظيفة "تحكيم" (يحتمل أن يضطلع بها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي أو لجنة فرعية تابعة للمجلس) أو آلية مماثلة لتلقي تعابير القلق بخصوص عدم امتثال مرشح أو دولة عضو أو أي شخص/ كيان آخر للمدونة واستعراضها وتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء.

المنتدى الإلكتروني

١٨- كانت تعليقات الدول الأعضاء بشأن أهمية المنتدى الإلكتروني محايدة بصورة عامة غير أنها أيدت الإبقاء على المنتدى كعنصر من العملية. وسلّم بوجه خاص بأن المنتدى الإلكتروني أتاح وسيلة للدول الأعضاء التي عجزت عن حضور منتدى المرشحين كي تتفاعل مع المرشحين. وركزت أوجه التحسين المقترحة على تحسين الطابع التفاعلي للأداة والحد من عدد الأسئلة المقدمة وتمديد فترة إتاحة المنتدى.

١٩- وكان المرشحون في حد ذاتهم أكثر انقساماً في آرائهم بشأن فائدة المنتدى الإلكتروني. فقد أشار بعضهم إلى فائدة المنتدى للتعبير الخطي عن مواقفهم ومشاطرتها مع الدول الأعضاء. ومن جهة أخرى، أعرب عن

١ القرار جص ع٦٦-١٨، الملحق ١.

بعض مواطن القلق إزاء حجم العمل اللازم للرد على الأسئلة ومدى فائدة تلك الردود في تحديد آراء الدول الأعضاء. ومع ذلك، أجمع المرشحون في رأيهم على كثرة الأسئلة المطروحة وعلى إمكانية تصفية تلك الأسئلة وتصنيفها للحد من عددها. واقترح أيضاً الحد من عدد كلمات ردود المرشحين بهدف ضمان الإيجاز وتحسين اختصار المواقف. وأشار المرشحون من باب التخمين إلى عدم رد كل فرد على الأسئلة بنفسه وإلى احتمال عدم توفير الردود بالتالي لبيانات قاطعة تثبت جدارة الأفراد التقنية.

منتدى المرشحين

٢٠- رأى المرشحون أن المنتدى اتم بالعدل وحسن التوقيت والفائدة وأنه خطوة مهمة في عملية إعداد القائمة الموجزة. وأشار إلى احتمال تنظيم منتدى ثان عقب القرار بشأن إعداد القائمة الموجزة خلال الفترة السابقة للتصويت أثناء جمعية الصحة. ومن شأن ذلك أن يحسن وصول الدول الأعضاء إلى المرشحين ويسمح بإجراء استجابات مكثف لمجموعة أصغر من الأشخاص ويمكن من تقليل الضغط على المرشحين للسفر إلى البلدان كي يعبروا مجدداً عن مواقفهم.

٢١- وعلى غرار الردود المتصلة بالمنتدى الإلكتروني تماماً، رأى المرشحون أن هناك ازدواجاً في الأسئلة المطروحة مما يعزى جزئياً على الأقل إلى النهج المستخدم لضمان توزيع الأسئلة العادل. وأشار إلى شكل من أشكال الاستعراض المسبق للأسئلة كوسيلة للقضاء على خطر ذلك الازدواج وضمان تمكين المرشحين بالتالي من تناول طائفة أوسع من القضايا. ورأى المرشحون أيضاً أنه يمكن تكريس المزيد من الوقت للجزء المخصص لطرح الأسئلة والرد عليها من الحدث مقابل الإدلاء ببيانات معدة مسبقاً.

٢٢- وفي إطار مناقشة منتدى المرشحين، ذكرت أغلبية المرشحين أن تنظيم جلسة نقاش أخرى معتدلة "ومصرح بها" سيزيد تحسين قدرة الدول الأعضاء على تقييم جدارة المرشحين.

٢٣- وكانت ردود الدول الأعضاء إيجابية أيضاً فيما يتعلق بالمنتدى. فقد أجمعت الدول الأعضاء على دعم استمرار المنتدى في إطار عملية الانتخاب. وأوصى ربع الجهات المجيبة بتحسين المنتدى مما توأم إلى حد بعيد مع التعليقات التي قدمها المرشحون في حد ذاتهم (مثل تقليل الازدواج في الأسئلة وتكريس المزيد من الوقت لجلسة طرح الأسئلة والرد عليها).

عمليات الاختيار/ التصويت

٢٤- أعرب بصفة عامة عن آراء إيجابية بشأن عمليات الاختيار والتصويت المعتمدة في المجلس التنفيذي وجمعية الصحة على التوالي. ورئي أن جهود الأمانة المبذولة لتحديد أي مخاطر مرتبطة بفعالية إجراء عمليات الاقتراع ولاسيما عبر الأصوات "النموذجية" وتخفيف وطأة هذه المخاطر هي جهود شديدة الفعالية.

٢٥- وعبر عن بعض مواطن القلق إزاء إمكانية أن يحد استخدام الاقتراع السري في المجلس التنفيذي وجمعية الصحة من المساءلة من حيث الإدلاء الفردي بصوت دولة عضو معينة أو من حيث احتمال تعهد دولة عضو بدعم مرشح معين.

المجلس التنفيذي

٢٦- رأى كل من المرشحين في حد ذاتهم والدول الأعضاء عموماً أن العملية الأولية التي جرت في المجلس التنفيذي وخفّضت عدد المرشحين الأولي من ستة مرشحين إلى خمسة ثم من خمسة إلى ثلاثة اتسمت بالعدل والشفافية، وأبدى ما لا يقل عن ٩٠٪ من الدول الأعضاء تقيمه الإيجابي في المسح.

٢٧- واستُفسر عن الحاجة إلى الخطوة الأولية (التي انطوت في هذه الحالة على استبعاد مرشح واحد)، غير أنه من الملاحظ أن هذه الخطوة مكلف باتخاذها في الواقع بموجب مقرر إجرائي صادر عن المجلس التنفيذي^١ يقضي بإعداد قائمة موجزة تضم خمسة مرشحين والنظر فيها في وقت لاحق.

٢٨- ورئي أن بيانات المرشحين مفيدة وفقاً للصيغة المقدمة إلى المجلس التنفيذي وأن عملية توزيع الأسئلة على أعضاء المجلس التنفيذي ملائمة وصالحة كوسيلة لتعزيز التعمق في فهم آراء المرشحين وقدراتهم. وتوحي نتائج المسح بأن عدداً من الدول الأعضاء يرى أنه من المفيد تكريس المزيد من الوقت لعقد جلسة طرح الأسئلة والرد عليها مع المرشحين.

جمعية الصحة

٢٩- رُحِب بالتعديلات المدخلة لتعجيل عملية التصويت أثناء جمعية الصحة غير أن اعتماد التصويت الإلكتروني الآمن في الانتخابات المقبلة حظي بتأييد شديد.

٣٠- وإذا ظل استخدام التصويت الإلكتروني يعتبر أمراً غير قابل للتنفيذ، فقد اقترح أيضاً أن تستكشف الأجهزة الرئاسية الخيارات لمواصلة تعجيل عملية التصويت.

٣١- وتبيّن أن هناك تواصلاً كبيراً بين المندوبين الموجودين في قاعة الجمعية أثناء الاقتراع ومندوبين آخرين خارج القاعة، على الرغم من التعليمات الداعية إلى خلاف ذلك. وهناك ما يبرر اعتزام الحفاظ على السرية، غير أن الإنفاذ العملي ليس أمراً واقعياً في بيئة تُستخدم فيها الاتصالات الإلكترونية على نطاق واسع.

دور الأمانة

٣٢- رأى معظم المجيبين أن الأمانة أحسنت إدارة جميع عناصر عملية الانتخاب. وهنا جميع المرشحين موظفي الأمانة على دعمهم وكفاءتهم المهنية.

٣٣- وأُتيحت المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو ميسر. ورئي أيضاً أن الخطوات المتخذة ليألف أعضاء المجلس التنفيذي ومندوبو جمعية الصحة لإجراءات التصويت هي خطوات مفيدة.

٣٤- وأعرب عدد من المرشحين عن تقديرهم للعمل الذي أنجزته الأمانة، غير أنهم أشاروا إلى إمكانية مواصلة تحسين السرية في حياد الانتخابات العام من خلال إنشاء وحدة مستقلة عن مكتب المدير العام تدعم العملية.

١ انظر المقرر الإجرائي مت ١٠٠ (٧) (١٩٩٧)، الفقرتان ٢ و ٤ من منطوق المقرر الإجرائي.

ويمكن أن تضطلع هذه الوحدة بدور أهم ومفيد بوجه خاص في إطار أي انتخابات مقبلة في حال ترشح المدير العام الحالي للانتخابات مقابل مرشح آخر أو أكثر.

٣٥- وأُبديت آراء إيجابية بشأن قدرة رئيس المجلس التنفيذي (آنذاك) والأمانة على العمل الوثيق والقائم على التعاون خلال عملية الانتخاب. وكانت إقامة الرئيس المؤقتة في جنيف طوال العملية في حالة الانتخابات الأخيرة (لأداء دور لا صلة له بالعملية في البداية) أمراً مفيداً بوجه خاص. وسُلم بعدم إمكانية ضمان تكرار مثل ذلك الترتيب، وإن كان مستحباً في الانتخابات المقبلة.

عملية الانتخاب

٣٦- أبدت الدول الأعضاء ارتياحها الشديد لعملية الانتخاب بصفة عامة. ورئي أن العملية اتسمت بالعدل والإنصاف ودرجة عالية من الشفافية. وإذ أعربت أغلبية الدول الأعضاء عن بعض الشواغل المتصلة بطول العملية، أشار ربع الجهات المجيبة إلى تفضيل حملة انتخابية أقصر. كما أفصح ثلث الجهات المجيبة عن المسح الإلكتروني الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول عن تفضيل حملة أقصر.

٣٧- ورأى جميع المرشحين أن العملية الجديدة لترشيح حتى ثلاثة أشخاص من جانب المجلس التنفيذي والتصويت الكامل في جمعية الصحة تمثل النهج الملائم، إذ عزز هذا النهج شفافية العملية وزاد الفرص لمشاركة الدول الأعضاء التامة. إلا أن المرشحين، مقارنة بالدول الأعضاء، أبدوا توافقاً أقوى في الآراء بشأن شدة طول عملية الانتخاب ومساهمة طولها في كونها حملة انتخابية شاقة جداً ومتعبة على الصعيد الشخصي من الناحيتين الذهنية والبدنية.

٣٨- وبالتحديد، شارك المرشحون الثلاثة المتبقون بعد إعداد القائمة الموجزة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مشاركة نشطة في برامج موسعة ومكلفة للزيارات القطرية. وشعر المرشحون إضافة إلى إجراء تلك الزيارات بصفتهم الشخصية باضطرارهم إلى تتبع الزيارات التي يجريها كل واحد منهم، مما زاد مجدداً أعباء عملهم.

٣٩- وبالنسبة إلى التعديلات في عناصر عملية الانتخاب، أشار أكثر من مرشح إلى إمكانية الحد من عدد الدعوات المخصصة الموجهة إلى المرشحين بفضل سلسلة محددة من الأحداث "المصرح بها" خلال الحملة الانتخابية. ولاحظ أن المرشحين شعروا بخضوعهم للضغط لقبول تلك الدعوات لدى علمهم بقبول مرشحين آخرين لها، مما أدى إلى تصاعد تدريجي في الالتزامات المرتبطة بالوقت والسفر. وأشار إلى إمكانية إتاحة وسيلة فعالة "لكسر الحلقة" بفضل أحداث ذات طابع رسمي أكبر توافق المنظمة على تنظيمها مما يحمي المرشحين من تصاعد الالتزامات. وفي الوقت ذاته، وإذ اعترف المرشحون بأهمية الأحداث المنظمة في جنيف وأحداث أخرى منظمة عبر الوسائط الإلكترونية، أبدوا تقديرهم الشديد أيضاً للمشاركة الإقليمية وعلاقات التفاعل المباشرة.

٤٠- ورأى المرشحون أنه من الصعب المشاركة في اجتماعات اللجان الإقليمية قبل إعداد القائمة الموجزة خلال الحملة. ولم يحضر جميع المرشحين اجتماعات اللجان الإقليمية لأن الموعد النهائي للترشيحات تلا بدء دورة تلك الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، أشار المرشحون أكثر من مرة إلى شعورهم بعدم تأكد الدول الأعضاء من سبل المشاركة معهم في سياق الاجتماعات الإقليمية وإلى عدم ضمان الاجتماعات الثنائية وعدم المشاركة التامة في حفلات الاستقبال على الدوام نتيجة لذلك.

٤١- وقد تُجسّد أوجه القصور التي لاحظها المرشحون الطابع غير المألوف لعملية الانتخاب الجديدة. ومع ذلك، اقترح أن تكون مشاركة المرشحين المذكورة في اجتماعات اللجان الإقليمية عنصراً معيارياً من الحملات القادمة، وأن تسمح بنود محددة من جدول الأعمال بمشاركة الدول الأعضاء مع المرشحين، وأن يحدّد دور واضح للاجتماعات الثنائية. ورئي أن تلك المشاركة "المصرح بها" خلال اجتماعات اللجان الإقليمية يمكن أن تخفف مجدداً الضغط على المرشحين للمشاركة في زيارات قطرية متعددة. وفي حال اعتماد ذلك الترتيب، فمن الضروري أن يسبق التاريخ الرسمي لاختتام الترشيحات بدء دورة اجتماعات اللجان الإقليمية.

٤٢- وأشير إلى الفترة الانتقالية الوجيزة لتقلد المدير العام الجديد منصبه بوصفها مسألة مثيرة للقلق على الرغم من أنها ليست جزءاً من عملية الانتخاب في حد ذاتها. ورأى عدد من المرشحين إضافة إلى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول أن الأول من تموز/ يوليو تاريخ مبكر للغاية كي يضطلع المدير العام الجديد بدوره، وأنه من الضروري أن تكون الفترة الانتقالية أطول باحتمال تمديدها حتى بداية دورة اجتماعات اللجان الإقليمية التالية للانتخابات أو حتى نهايتها. ومن المسلم به أن هذا التغيير يمكن أن يؤدي إلى ممارسة (أو تصور ممارسة) المدير العام والمديرين العامين المساعدين المنتهية ولايتهم نفوذهم وسلطتهم بدرجة أقل خلال هذه الفترة الأطول لانتهاء الولاية؛ ويتيح أيضاً للمدير العام المنتخب الوقت اللازم لتكوين فريقه الإداري لدى اضطراره بدوره.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٤٣- المجلس مدعو إلى النظر في النتائج الرئيسية الواردة في هذا التقرير في إطار تقييمه لعملية انتخاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

٤٤- والمجلس مدعو أيضاً إلى النظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

المجلس التنفيذي، بعد أن نظر في التقرير عن تقييم عملية انتخاب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية،^١ الذي أجراه الفريق المعني بإدارة التقييم، وناقش النتائج التي يتضمنها التقرير في جلسة مفتوحة معقودة خلال الدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، قرر أن يطلب من الأمانة تقديم اقتراح يسترشد بالتقرير ومداومات المجلس، ويتصل بعملية معدلة لانتخاب المدير العام، ومدونة معدلة لقواعد السلوك كي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

= = =